

واقع التنمية المكانية في محافظة المفرق

The situation of spatial development in Al-Mafraq governorate

فيصل المعيوف

Faisal Almayouf

قسم الجغرافيا التطبيقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن

Department of Applied Geography, Faculty of Arts and Humanities,
Al al-Bayt University, Jordan

الباحث المرسل: drfaisal_mayouf@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2019/7/28)، تاريخ القبول: (2019/12/15)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات التنمية في محافظة المفرق بهدف تقييم أوضاع السكان فيها، والتعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان هناك. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الملائم للدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل إلى أن المحافظة سجلت أعلى معدل نمو سكاني على مستوى محافظات الأردن، كما توصلت الدراسة إلى قلة فرص العمل في المحافظة، نتيجة لقلة المشاريع الاستثمارية القادرة على استيعاب الأيدي العاملة. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق العدالة في توزيع المرافق والمؤسسات والخدمات، بشكل يضمن نوع من إعادة توزيع السكان ما بين مناطق المحافظة، كما أوصت بتشجيع الاستثمار في المناطق النائية ذات المزايا التنموية القليلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المكانية، مؤشرات التنمية، محافظة المفرق.

Abstract

This study aims to analyze development indicators in Mafraq governorate in order to assess and identify the economic and social reality of the population in this province. The study was based on the analytical descriptive approach as the appropriate method for the study. Analyzing the the available data showed that Al-Mafraq governate recorded the highest population growth rate in Jordan. Moreover, the study found that there is a clear lack of employment opportunities in the

governorate due to the lack of investment projects capable of absorbing the labor force. The study recommended the necessity of achieving justice in the distribution of facilities, institutions and services, in a manner that ensures a kind of redistribution of the population among the regions of the governorate. It also recommended encouraging investment in remote areas with few developmental advantages.

Keywords: Spatial Development, Development Indicators, Mafraq Governorate.

المقدمة

ترتبط عملية التنمية لأي مجتمع بالظروف الموجودة فيه، من حيث التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويتطلب نجاح عملية التنمية تحديد المرتكزات الاستراتيجية التنموية التي تناسب خصائص المجتمع المعني بالعملية التنموية، وكذلك تحديد المعالم الأساسية التي يؤدي تحريكها إلى إحداث تغييرات ايجابية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والأوضاع الخدمية الموجودة في واقع المجتمع مما يؤدي إلى تقدمه وتطوره (Abu Zant, 2002, p.2).

فالتنمية: عبارة عن الجهود المبذولة التي تشترك فيها مختلف قطاعات المجتمع للنهضة والوصول به إلى أقصى درجات التقدم والتطور (Marai, 2003, p.19). وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر في كافة الأصعدة، بحيث تنقل المجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم والنهوض (Abu Al-naser & Mohammad, 2017, p.17)، أي هي التي تهدف إلى إحداث تغيير واضح في أوضاع المجتمع ليصبح مجتمعاً متطوراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، بحيث يتمتع أفرادهم بمستوى حياة أفضل مما كان عليه سابقاً مع استمرار هذه العملية دون توقف وهذا ما يسمى بالتنمية المستدامة والتي يقصد بها: تلبية احتياجات الأجيال الحالية، دون الأضرار بمصالح ومستقبل الأجيال المستقبلية (National center for social Research, 2007, p.19)، وهذا يفرض تصميم التنمية بالشكل الذي يضمن المحافظة على الموارد.

وقد طبقت الدول النامية العديد من استراتيجيات التنمية على أساس ثلاث مرجعيات هي: النموذج الاشتراكي والنموذج الرأسمالي ونموذج أقطاب النمو بعد كفاح مرير مع الأساليب التنموية، وفق إستراتيجية تنموية مختلفة والتي نتج عنها اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ما بين المراكز والهوامش.

وقد مارس الأردن في فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي خطياً وبرامج تنموية عدة مركزة على البعد القطاعي في عملية التخطيط، إذ تبين للمعنيين عند تقييمهم للعملية التنموية أن التنمية لم تنجح في تلبية الحاجات الإقليمية، وتوزيع المكاسب التنموية بين مختلف المناطق في المملكة.

ويحظى موضوع التنمية باهتمام الحكومة الأردنية في ظل الإخفاقات التي تعاني منها في مختلف المجالات، الأمر الذي يتطلب التمسك بالمسيرة التنموية المستدامة كخيار استراتيجي يقودنا إلى التغيير الإيجابي بما يحقق له التقدم والازدهار (Saleh, 2002, p.13).

ومن أجل الإلمام بالموضوع والإحاطة بالمشاكل والقضايا المرتبطة بسكان محافظة المفرق، وبالتالي التفكير في نمط فعال للتنمية، فإنه من الضروري تشخيص واقع التنمية في المحافظة، والغاية من ذلك ضبط المعوقات، ومعرفة المؤهلات المتوفرة سواء على مستوى الاقتصادي أو البنية التحتية وغيرها.

مشكلة الدراسة

تعد محافظة المفرق من المناطق الهامشية في الأردن، فالدولة حقيقتاً عملت على تعميم خدمات البنية التحتية الأساسية والاجتماعية على مختلف مناطق المملكة، إلا أن الفجوة التنموية بين المناطق والأقاليم لا تزال قائمة. فعند تحليل الانتشار المجالي للمرافق الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، يلاحظ أن هناك تفاوتاً ملموساً في مؤشرات التنمية بين مختلف مناطق المملكة، خاصة في محافظة المفرق، فهذا التفاوت يعود إلى أن العوامل المتكاملة في توطيد الاستثمارات تُقصي المجالات الهامشية التي لا توفر فرص الاستثمار المربح، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، وإذا أضفنا إلى هذا العامل الظروف المناخية القاسية ومحدودية الموارد الطبيعية، نفهم النقص الذي يميزها من منظور التنمية بشكل عام، والتنمية البشرية على وجه التحديد.

وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الواقع التنموي المكاني في محافظة المفرق من خلال المؤشرات السكانية والاقتصادية والثقافية والصحية، فدراسة مستويات هذه المؤشرات تعطينا صورة عن مدى بلوغ التنمية المطلوبة والتي من المفترض أن يواكبها تحول في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتبرز المشكلة بالتساؤل التاليين:

- ما الخصائص الهيكلية للموارد البشرية من حيث مساهمتها في القوى العاملة وتوزيعها حسب الجنس والمستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي.
- ما طبيعة العلاقة بين المؤشرات السكانية والاقتصادية والثقافية والصحية كمتغيرات تنموية من جهة، والمخططات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. إن البرامج التنموية التي وضعت في محافظة المفرق هيمنت عليها المقاربة القطاعية، فالمكاسب التنموية (الخدمات والمشاريع والاستثمارات)، كانت تتركز في مناطق معينة من المحافظة (مناطق الجذب)، على حساب المناطق الأخرى (مناطق الطرد)، فهذا أدى إلى زيادة السكان في مناطق الجذب على حساب مناطق الطرد التي فقدت الكثير من مواردها

- البشرية وتعطلت مواردها الطبيعية المتواجدة فيها، مما ترتب على ذلك بروز تباين وتفاوت في مشاريع التنمية بين مختلف مناطق المحافظة.
2. إثراء موضوع واقع التنمية المكانية في الأردن جنباً إلى جنب مع الدراسات الأخرى على المستوى التنموي.
3. تطبيق نتائج هذه الدراسة على مختلف المناطق، لإعداد الخطط التنموية من الجهات ذات العلاقة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل مؤشرات التنمية التي تمكن الباحث من تقييم أوضاع السكان في هذه المحافظة، كما تعطي الباحث صورة عن مدى بلوغ التنمية في المحافظة.
- التعرف إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان محافظة المفرق، وذلك بتحديد الخصائص الاجتماعية والسكانية والاقتصادية للسكان، والتعرف على بعض المشاكل التي تعاني منها المحافظة.
- مساعدة صانعي القرار والمخططين في اتخاذ القرارات الملائمة لتضييق الفجوة التنموية بين المناطق في المستقبل.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الذي ساعد في تحديد الإطار العام لمؤشرات التنمية، وذلك بالاعتماد على نتائج تعداد عام 2015، كما شكلت الكتب والإحصاءات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية، الأدوات الأساسية لمعالجة هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

تناول (Alden & Abe, 1988) (Regional Development Planning in Japan)، بهدف اختبار قدرة التخطيط التنموي على فهم المشكلات في اليابان، وظهر للباحثين بعد دراسة مستفيضة قدرة التخطيط الإقليمي على مواجهة المشكلة الرئيسية في اليابان، المتمثلة في تفاوت التخطيط الإقليمي داخل اليابان، وعجز الحكومة عن الارتقاء بمستويات الحياة بشكل يماثل تقدمها الاقتصادي. وقد تبين أن نقل التصنيع من المناطق الحضرية إلى الأقاليم الريفية، هي أفضل إستراتيجية يمكن أن تقلل من التباين الإقليمي في اليابان، وأثنى الباحثين على دور الحكومة اليابانية في وضع إطار قانوني للتنمية الإقليمية.

وأجرت (Ministry of planning & international cooperation, 1989)، دراسة (البادية الأردنية، الواقع التنموي وتوجهات المستقبل)، بهدف تسليط الضوء على الواقع

التنموي للبادية والتوجهات المقترحة للمستقبل من أجل التعرف على الإمكانيات التنموية فيها، وواقع الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وفرص التنمية في البادية الشمالية. وتوصلت الدراسة إلى أن المراكز الصحية تغطي 50% من التجمعات السكانية، والخدمات التعليمية تحتاج إلى إعادة نظر، وتفنقر المرأة إلى العديد من الخدمات والبرامج الإرشادية. وأوصت الدراسة إلى رفع مستوى التنمية في البادية الأردنية، ووضع برامج التدريب لأبناء البادية وتشجيعهم على العمل اليدوي، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، ورفع سوية التعليم.

وفي دراسة أجراها (Al-Bader, 1997)، (مدينة المفرق – دراسة جغرافية)، هدفت إلى معرفة مدى التفاعل بين الإنسان والأرض داخل المدينة، ونفوذ المدينة وتأثيرها على إقليمها عبر وظائفها المتعددة. وأظهرت نتائج الدراسة تركيز المحلات التجارية والأسواق والبنوك في وسط المدينة، وافتقار المدينة للأراضي المخصصة للاستخدام السياحي والترفيهي لبناء المنزهات والحدائق، لذا أوصت الدراسة بالتخطيط المسبق للمدن لاستيعاب الزيادة السكانية في المستقبل، وإعادة تخطيط منطقة المركز في المدينة، حتى تعطي مردوداً اقتصادياً أعلى.

وقام (Al-Hunaiti, 1997)، بدراسة (الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في تنمية البادية الأردنية)، كان الهدف الرئيسي منها، التعرف إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في منطقة برنامج وتطوير البادية الأردنية، وعلى الدور الذي تقوم فيه بالتنمية المحلية. وأشارت النتائج إلى أن هنالك تباين واضح في توفر مقومات البنية التحتية من منطقة لأخرى، كما بينت الدراسة ارتفاع معدلات الأمية في منطقة البادية. وقد أوصت الدراسة على العمل لإعداد وتخطيط وتنفيذ مشاريع، تتمثل بإقامة صناعات حرفية أو صناعات صغيرة، لتوفير فرص عمل للقوى العاملة في منطقة البادية.

في حين تناول (Haidar, 2004)، دراسة تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء، هدفت إلى تصنيف التجمعات السكانية وفقاً للأنماط التنموية السائدة في المحافظة، كما هدفت إلى اقتراح بعض السياسات والتوصيات والآليات تنفيذها لتحسين وضع التنظيم المكاني القائم، وقد بينت النتائج إلى أن محافظة الزرقاء تعاني من نمو غير متوازن في تنمية أفضيتها، وسوء في توزيع خدماتها، مما عزز من وجود التباين التنموي بين مناطقها. وقد خرجت الدراسة بتوصيات تمثلت، بضرورة إنشاء مدن جديدة من أجل تحقيق التوازن الإقليمي بين أفضية وألوية الإقليم، وأوصت أيضاً بمراعاة العدالة في توزيع خدمات البنية التحتية.

وفي دراسة مشتركة قام بها (Amoush & Abu Sabha, 2013) بعنوان (تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن)، وقد هدفت إلى إبراز التباين التنموي الإقليمي في الأردن، بالاعتماد على الأولوية التي تشملها المملكة من أجل تحديد المعطيات التنموية المتاحة في مناطق الدراسة، باستخدام عدد من المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. وتوصلت الدراسة من خلال أساليب التحليل العملي ودليل التنمية البشرية إلى التعرف على المشكلات التنموية التي تعاني منها مختلف مناطق الأردن. وقد أوصت الدراسة بتوفير التمويل المناسب

للألوية الأقل نمواً، والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنية التحتية الجاذبة للاستثمارات للوصول إلى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف الألوية.

وقام (Sqour, S. et al. 2016) بدراسة بعنوان (Development and Trends of Urban Growth in Mafraq City)، هدفت إلى تحديد الأسباب التي أثرت على نمو مدينة المفرق ومراحل والأحداث وتأثيرها على المدينة من عام 1900 حتى عام 2010، ودراسة تأثير التوسع على الشكل العام للمدينة وعلى تقسيم الخدمات، وكذلك دراسة الاتجاهات المستقبلية للتوسع في ظل الظروف الحالية للمدينة بناءً على نتائج الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن النمو غير المخطط للمدن يحتاج إلى فهم توسعها من خلال الضواحي، لأن النمو الحضري غير المنضبط يمثل أزمة كبيرة ليس فقط بالنسبة للمفرق بل أيضاً للمدن الأخرى في الأردن، لذا أوصت الدراسة بوضع عدة خطط لتطوير المدينة، من بينها نقل معسكرات الجيش من المدينة، لإستغلال أراضيها لمشاريع الإسكان والتنمية.

ومن خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة، يلاحظ أن معظمها أغفلت دراسة مؤشرات التنمية، وتشخيص التفاعل بين المتغيرات وخاصة ما يتعلق ببنية السكان النشيطين (البنية السكانية للسكان النشيطين، وتوزيعهم حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب المهن التي يمارسونها)، لذا كان لا بد من التركيز عليها واستكشاف التغيرات وآثارها على مقومات التنمية.

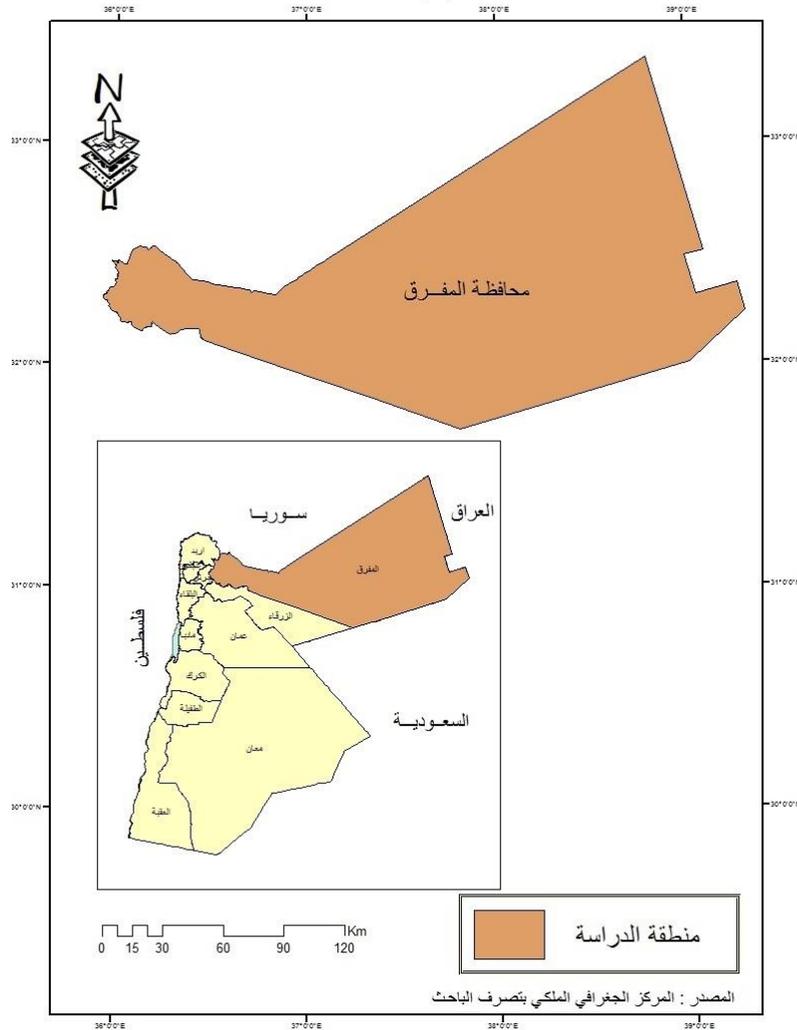
منطقة الدراسة

تقع محافظة المفرق في الجهة الشمالية الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية، ما بين خطي عرض (15، 36 و 30، 39) شمالاً، وبين خطي طول (30، 31 و 30، 34) شرقاً (دائرة الإحصاءات العامة، الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم في محافظة المفرق، ص4)، ويحدها العراق شرقاً، وسوريا شمالاً، والسعودية من الجنوب والشرق، (خريطة1)، وتبلغ مساحتها 26541 كم²، أي ما نسبته 29.6% من مجموع مساحة المملكة، وتعتبر هذه المحافظة ثاني محافظات المملكة، بعد محافظة معان من حيث المساحة.

وتتألف محافظة المفرق من أربعة ألوية وثلاثة عشر قضاء، وهي: لواء القصبية، ويضم: أفضية، المفرق وبلعما والمنشية وإرحاب، ولواء البادية الشمالية الغربية، ويضم: أفضية، البادية الشمالية الغربية وسما السرحان وحوشا والخالدية، ولواء البادية الشمالية، ويضم: أفضية، الصالحية وصبحا وأم الجمال وأم القطين ودير الكهف، ولواء الرويشد.

وقد اكتسبت محافظة المفرق أهميتها الاستراتيجية، لوقوعها على مفترق الطرق الدولية، حيث تربط المملكة مع الجمهورية العراقية من خلال مركز حدود الكرامة، الذي يبعد عن مركز المحافظة بحوالي 285 كم، بالإضافة إلى وجود مركز حدود جابر الذي يربط المملكة مع الجمهورية العربية السورية ويبعد عن مركز المحافظة بحوالي 20 كم.

خريطة (1) منطقة الدراسة



وقد أكسبها الامتداد المجالي نوعاً من التباين على مستوى الأشكال التضاريسية والخصائص المناخية والنباتية. فإتساع مساحة المحافظة أدى إلى انتشار تجمعاتها السكانية وتباعدها عن بعضها البعض، حيث أن تقديم مختلف الخدمات لهذه التجمعات يُعد أمر مكلف مادياً ويهق موازنة الدولة (Salama, et al. 1997, p.4).

مؤشرات التنمية في محافظة المفرق

إنطلاق من الأهمية التي تكتسبها دراسة المؤشرات، كان لا بد من التعرض لبعضها من أجل فهم أكثر لواقع التنمية في محافظة المفرق.

المؤشرات السكانية

بلغ عدد سكان المحافظة حسب تعداد عام 2015 حوالي 549948 نسمة، منهم 283534 ذكوراً و266414 إناثاً، وهؤلاء شكلوا ما نسبته 5.8% من إجمالي سكان الأردن. وقد وصل عدد سكان الريف في هذه المحافظة ما يقارب 166875 نسمة، أي ما نسبته 30.3%، مقابل 9.7% على مستوى الأردن، ويعود ارتفاع نسبة الريف في المحافظة إلى كثرة وجود التجمعات السكانية الصغيرة التي يبلغ عددها ما يقارب 142 تجمعاً سكانياً (Department of statistics, population and housing census, 2015, p. 30-36)، بالإضافة إلى ممارسة السكان حرفتي الزراعة والرعي فيها.

وقد سجلت محافظة المفرق أعلى معدل نمو سكاني على مستوى محافظات الأردن، خلال الفترة 2004-2015، إذ بلغ ما يقارب 8.7%، وهذا يعود إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، والهجرة المفاجئة التي شهدتها الأردن بشكل عام، ومحافظة المفرق بشكل خاص، بسبب تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إليها، إذ استقبلت محافظة المفرق ما يقارب 198923 لاجئ، وهذا يعود إلى قربها من سوريا كونها منطقة حدودية (Department of statistics, the final results of the General Census of population and housing, 2015, table 2.7)، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية إليها من مختلف محافظات الأردن. وقد بين Massey ذلك عندما قال: (إن التنمية توجد الهجرة، ... وإن ما يجعل الهجرة تحدث نتيجة التوزيع المتباين للتنمية الاقتصادية) (Massey, 1988, p.383).

ولقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني في المحافظة إلى زيادة عدد السكان فيها بشكل واضح، مما تطلب توفير مختلف أنواع الخدمات، بصورة مستمرة وسريعة؛ لمواجهة هذا النمو المرتفع. وهذا لم يواكب نمو اقتصادي مشابه في المحافظة، مما أدى إلى زيادة من الأعباء التي تحملتها الدولة، لتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية لهذه الأعداد المتزايدة من السكان.

ومما لاشك فيه، بأن معدل نمو السكان في المحافظة يمثل تحدياً واضحاً لتحقيق التوازن الحرج بين الموارد والسكان، كما يشكل هذا المعدل خلافاً جوهرياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى إعاقة جهود تحسين مستويات المعيشة لدى السكان.

وعند أستعراض واقع توزيع السكان في محافظة المفرق، يتضح بأنهم يتوزعون على أودية المحافظة بنسب متفاوتة لاعلاقة للمساحة بها، بل على أساس الظروف السياسية التي أجبرت بعض السكان على مغادرة أوطانها واللجوء إلى المحافظة، وأيضاً على أساس قوة الجذب الاقتصادي والإداري في المحافظة، فواء البادية الشمالية الغربية استوعب حوالي 45% من

إجمالي السكان، يليه في ذلك لواء قصبه المفرق الذي شكل سكانه ما يقارب 36% من مجموع السكان، (جدول 1).

وفيما يتعلق بالكثافة السكانية في المحافظة، فقد بلغت حوالي 21 شخص/كم² في عام 2015، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالكثافة السكانية على مستوى الأردن التي بلغت ما يقارب 107 نسمة/كم²، ويعزى انخفاض هذه الكثافة في المحافظة إلى كبر مساحتها، وإلى طبيعتها الصحراوية، بالإضافة إلى قلة الخدمات والأنشطة الاقتصادية فيها. ويتضح من خلال (جدول 1)، تفاوت الأولوية الموجودة في المحافظة بأعداد سكانها وفي كثافتها السكانية ومساحتها أيضاً، فمن خلاله يتبين ما يلي:

– يحتل لواء قصبه المفرق المرتبة الأولى في عدد السكان والبالغ 196196 نسمة، والمرتبة الأخيرة في مساحته والبالغة 602.3 كم²، وترتفع فيه الكثافة السكانية إلى 326 نسمة/كم²، وهذا يعود إلى وجود مركز المحافظة، وتوفر مختلف أنواع الخدمات فيه، ووجود الدوائر الحكومية وتمركز للأنشطة الاقتصادية فيه، وتوفر التربة الخصبة، والمناخ الجيد من حيث الأمطار والحرارة.

– يأتي لواء البادية الشمالية الغربية في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان والمقدر بحوالي 247031 نسمة، وفي المرتبة الثالثة من حيث المساحة البالغة 668.4 كم²، أي ما نسبته 2.5% من مساحة المحافظة، كما يحتل المرتبة الثانية في الكثافة السكانية والبالغة 370 نسمة/كم². وهذا يعود إلى توفر التربة الصالحة للزراعة، والأمطار الجيدة والحرارة المعتدلة نسبياً بالمقارنة مع المناطق الشرقية والجنوبية من المحافظة، وغناه بالأحواض المائية الجوفية، كحوض عمان- الزرقاء، وحوض اليرموك، إضافة إلى قربة من مركز المحافظة.

– يحتل لواء البادية الشمالية المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان والبالغ 99231 نسمة، كما أنه يحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة البالغة 3650.7 كم²، وبذلك تنخفض الكثافة السكانية فيه إلى 27 نسمة/كم². وهذا يرجع إلى قلة الخدمات والأنشطة الاقتصادية المتوفرة فيه، وأيضاً إلى التربة غير الصالحة للزراعة في معظم جهاته، إضافة إلى قلة الأمطار المتساقطة عليه، وانخفاض الحرارة شتاءً وارتفاعها صيفاً.

– يأتي لواء الرويشد في المرتبة الأخيرة من حيث عدد السكان المقدر بحوالي 7490 نسمة، وفي المرتبة الأولى من حيث المساحة البالغة 21630.6 كم²، وعليه، فقد سجل هذا اللواء أقل كثافة سكانية، إذ بلغت ما يقارب 0.3 نسمة/كم². وهذا يعود إلى بعده عن مركز المحافظة بحوالي 290 كم، وندرة الخدمات والأنشطة الاقتصادية فيه، وظروفه الصحراوية القاسية حيث الأمطار النادرة والحرارة المرتفعة صيفاً والمنخفضة شتاءً.

جدول (1): توزيع سكان محافظة المفرق حسب الوحدات الإدارية وفق تعداد عام 2015.

الرقم	الوحدة الإدارية	عدد السكان (نسمة)	%**	المساحة (كم ²)	الكثافة السكانية شخص/كم ²
أ-	لواء قصبة المفرق	196196	36	602.3	326
1-	قضاء المفرق	124479	23	186.7	667
2-	قضاء بلعما	35599	7	171.8	207
3-	قضاء المنشية	12244	2	40.3	304
4-	قضاء إرحاب	23874	4	203.5	117
ب-	لواء البادية الشمالية	99231	18	3650.7	27
1-	قضاء الصالحية	29966	6	2584	12
2-	قضاء صبعا	16976	3	174.6	97
3-	قضاء أم الجمال	28095	5	140.3	200
4-	قضاء دير الكهف	10919	2	665.2	16
5-	قضاء أم القطين	13275	2	86.6	153
ج-	لواء البادية الشمالية الغربية	247031	45	668.4	370
1-	قضاء البادية الشمالية الغربية	155799	28	283.7	549
2-	قضاء حوشا	25530	5	99.3	257
3-	قضاء سما السرحان	26305	5	151.5	174
4-	قضاء الخالدية	39397	7	133.9	294
د-	لواء الرويشد	7490	1	21630.6	0.3
المجموع	المحافظة	549948	100	26541	21

* دائرة الإحصاءات العامة، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، ص5.
** حسب النسب من قبل الباحث.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن هنالك حالة تركيز سكاني في المنطقة الغربية من محافظة المفرق، أي في لوائي قصبة المفرق والبادية الشمالية الغربية، إذ تبلغ نسبة سكان اللوائين بالنسبة لمجموع سكان المحافظة حوالي 80.6%، في حين أن مساحة اللوائين تشكل ما نسبته 4.8% من مساحة المحافظة، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان المحافظة يعيشون ضمن هذه المساحة، بينما تشهد المنطقة الشرقية من محافظة المفرق تخلصاً سكانياً في لوائي البادية الشمالية والرويشد، إذ بلغت نسبة السكان فيهما ما يقارب 19.4%، بينما بلغت نسبة مساحتهما إلى مساحة المحافظة حوالي 95.2%.

المؤشرات الاقتصادية

يُعد العمل من أكثر المكونات أهمية في التسيير الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لقوة تأثيره على التخطيط والتنمية (Bilal, 2005, p.316). ومن الأسئلة المثيرة في دراسة العمل هي: في ماذا يعمل السكان؟ أين يعملون؟ ما هي الدخول التي يحصلون عليها لأنفسهم ولعائلاتهم وللمنطقة بشكل عام؟ طبيعة العلاقة بين السكان وعملهم؟ أين يسكنون؟ فهذه الأسئلة جميعها تدخل في مجال اهتمام المخططين، لارتباطها بمدى توفير البنية التحتية للسكان، كالطرق والمستشفيات والمدارس وغيرها (Roberts, 1991, p.220). وقد بينت الدراسات التي أجريت على موضوع العمل، أن تطوره محلياً يؤثر بقوة على التنمية المستدامة للتجمعات السكانية (U.N. Centre for Human Settlements; UNCHS, 1990, p.22).

وينقسم سكان أي دولة إلى سكان غير نشيطين، وسكان نشيطين. فالسكان غير النشيطين: هم الأشخاص من الجنسين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، والذين لا يمارسون نشاطاً مهنيّاً ولا يبحثون عن عمل، كالطلبة، وربات البيوت، والمتقاعدون، والشيوخ والعجزة، ونزلاء السجون والمستشفيات. أما بالنسبة للسكان النشيطون، فهم مجموع الأشخاص من الجنسين الذين يسهمون بصورة فعلية في الإنتاج الاقتصادي أي يوفرون قوة العمل الضرورية لتدبير الشأن العام (Ibrahim, 2011, p.77)، ويتألف هؤلاء من فئتين:

– النشيطون العاملون: هم الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، ويمارسون نشاطاً مهنيّاً في فترة مرجعية معينة.

– النشيطون العاطلون: هم الأشخاص من الجنسين، البالغون السن القانونية للعمل (15 سنة فأكثر)، والذين كانوا أثناء الفترة المرجعية في حالة بطالة ويبحثون عن عمل، وهؤلاء فئتان: عاطلون سبق لهم أن عملوا، وعاطلون يبحثون عن أول عمل.

ومما لا ريب فيه، أن عدم قدرة سوق العمل على استيعاب المزيد من السكان النشيطين، تعد من أهم المشاكل التي يعاني منها الأردن بشكل عام ومحافظة المفرق بشكل خاص في الوقت الحاضر، إذ يتبين من خلال (الجدول 2)، أن النشيطين العاملين في الأردن شكلوا ما نسبته 39% من مجموع قوة العمل (مجموع السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر). أما في محافظة المفرق، فقد انخفضت نسبتهم إلى ما يقارب 28% من مجمل قوة العمل، بسبب انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. بالمقابل، شكل العاطلون في الأردن ما نسبته 7% من إجمالي قوة العمل، وارتفعت هذه النسبة في محافظة المفرق إلى حوالي 13% من مجموع قوة العمل، وهذا يعود إلى قلة توفر فرص العمل في المحافظة، وتدني مستوى التعليم والكفاءة والتدريب بين أبناء سكان المحافظة.

أما بالنسبة إلى معدلات العمل والبطالة حسب الجنس، فيجد الباحث من خلال (الجدول 2) أن نسبة العاملين من الذكور في الأردن شكلت ما يقارب 61% من مجمل قوة العمل، في حين

جدول (2): توزيع السكان في الأردن ومحافظة المفرق الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي والجنس عام 2015.

محافظة المفرق						الأردن					
الأوضاع	الذكور	%	الأنثى	%	المجموع	الذكور	%	الأنثى	%	المجموع	
نشيطون عاملون	2017719	61	376186	13	2393905	76196	46	13256	8	89452	
عاطلون	275470	8	188568	7	464038	25843	16	15340	10	41183	
غير نشيطين	1024844	31	2309187	80	3334031	63582	38	127449	82	191031	
غير مبين	2134	0	1349	0	3483	10	0	4	0	14	
المجموع	3320167	100	2875290	100	6195457	165631	100	156049	100	321680	

دائرة الإحصاءات العامة، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، جدول 7.5، ص 14، 14.

انخفضت نسبتهم في محافظة المفرق إلى 46% من مجموع قوة العمل. وفيما يتعلق بعمل الإناث، فيتضح انخفاض نسبة مشاركتهن في محافظة المفرق بالمقارنة مع الأردن، وهذا يعود لأسباب اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وتعليمية ودينية (Abdul Al-Salam, 2016, p.196). وعلى صعيد البطالة، يتبين أنها ترتفع بين صفوف الذكور أكثر من الإناث في كلاً من الأردن ومحافظة المفرق، إذ شكلت ما نسبته 8% و 16% على التوالي. وفيما يخص معدلات غير النشيطين اقتصادياً لكلا الجنسين، إذ يلاحظ ارتفاع النسبة في محافظة المفرق للذكور والإناث بالمقارنة مع الأردن.

ويمكن القول، إن تدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في محافظة المفرق، أدى إلى حرمان هذه المحافظة من الطاقات البشرية للإناث في سن العمل. كما وأن ارتفاع معدل البطالة في المحافظة، يُعد مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً غير محموداً، إذ أدى إلى:

- تدني مستوى المعيشة للسكان.
- زيادة نسبة الفقر.
- خلق مشكلات اجتماعية، مثل: تفكك الأسرة ونفسي الجريمة والانحراف.
- اضطراب العاطلين عن العمل إلى الهجرة، إما إلى محافظات تتوافر فيها فرص العمل، كعمان والعقبة... الخ، أو إلى دول أخرى.
- وإن ارتفاع معدل البطالة في المحافظة، ليس إلا حالة من الحالات السائدة في المدن الأردنية والذي يعود إلى (Kharabsheh & Al-Dabbagh, 1996, p.24):
- منافسة العمالة الوافدة للعمالة المحلية.
- تدني معدلات النمو الاقتصادي وما نتج عنه من محدودية فرص العمل المتاحة لمواكبة المعروض من قوة العمل.

– مخرجات التعليم من كافة المستويات، خاصة من المستويات التعليمية لما بعد المرحلة الثانوية.

بنية السكان النشيطين

تقتضي دراسة بنية السكان النشيطين إلى الاهتمام بثلاث متغيرات ذات دلالة في ميدان العمل، وذات امتدادات اجتماعية ومجالية، هي: البنية السكانية للسكان النشيطين، وتوزيعهم حسب القطاعات الاقتصادية، وتوزيعهم حسب المهن التي يمارسونها.

أ. البنية السكانية

ويقصد بها توزيع النشيطين حسب الجنس والسن، وإذا كان التوزيع حسب السن يفيد من منظور تطابق أوضاع العمل مع القوانين الجاري العمل بها بعدم تشغيل الأطفال والتوقف عن العمل عند بلوغ سن التقاعد. لذلك، فإن التوزيع حسب الجنس يعتبر مؤشراً عن مدى تحرر المرأة وانخراطها في النشاط الاقتصادي، ومن المعلوم أن عمل المرأة خارج المنزل من بين التحولات التي شهدتها الأردن ومحافظة المفرق في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من دخول المرأة سوق العمل، ومناستها في كثير من الأحيان لأعمال الرجل، إلا أن مشاركتها لا تزال محدودة ومحددة ببعض المهن التي لا تتطلب الاختلاط مع عمل الرجل، كمهنة التعليم وغيرها (Al-Shawawreh, 2014, p.485).

ويتبين من خلال (الجدول 3)، ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الأردن ومحافظة المفرق في النشاط التعليمي، حيث شكلت في الأردن أكثر من الثلث، بينما ارتفعت في محافظة المفرق إلى أكثر من النصف، وهذا يدل على قلة فرص العمل المتوفرة في المحافظة بالنسبة للإناث، وفي هذه الحالة، تكون ممارسة مهنة التعليم في المدارس، هي المهنة المفضلة للمرأة في المحافظة. كما يلاحظ من خلال نفس الجدول، انعدام مشاركة الإناث في نشاط إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها، وهذا يعود إلى صعوبة طبيعة العمل فيه، إضافة إلى العادات والتقاليد في المحافظة التي لا تسمح بعمل المرأة بهذا النشاط.

أما بالنسبة إلى التركيب المهني، فيتضح من خلال (الجدول 4)، ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في مهنتي الإختصاصيون، والفنيون ومساعدو الإختصاصيين. ففي الأردن شكلت هذه المهن ما نسبته 62% و 11.9% على التوالي. أما في محافظة المفرق، فترتفع نسبة مشاركتهم إلى حوالي 67.1% و 9.7% على التوالي، نتيجة للاهتمام في تعليم المرأة في هذه المحافظة.

جدول (3): توزيع المشتغلون في الأردن ومحافظة المفرق حسب فروع النشاط الاقتصادي والجنس (%) سنة 2016.

محافظة المفرق %			الأردن %			فرع النشاط الاقتصادي
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
5.4	3.2	5.7	1.9	0.6	2.2	الزراعة والحراة وصيد الأسماك
0.2	0	0.2	0.8	0.1	0.9	التعدين واستغلال المحاجر
4.5	3.7	4.7	9.7	6.3	10.4	الصناعة التحويلية
0.6	0	0.7	0.7	0.1	0.8	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.2	0	0.3	0.3	0	0.4	إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها
2.7	0	3.2	6.1	0.5	7.2	التشييد
7.6	1.7	8.6	15.4	5.3	17.4	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
4.9	0	5.8	7.6	1.7	8.7	النقل والتخزين
0.4	0	0.5	2.9	0.8	3.2	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
0.3	0.2	0.3	1.3	1.9	1.2	المعلومات والاتصالات
0.4	1.3	0.3	1.9	2.7	1.8	الأنشطة المالية والتأمين
0.2	0.2	0.2	0.4	0.2	0.5	الأنشطة العقارية
0.7	0.3	0.7	2.8	3.9	2.5	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
1.2	1.4	1.1	1.3	1.3	1.3	أنشطة الخدمة الإدارية والدعم
48.9	15.1	54.8	26.1	11.8	28.9	الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري
15.7	58.9	8.2	11.5	40.6	5.9	التعليم
4	12.5	2.5	5.1	15.9	3	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
0.1	0	0.2	0.4	0.4	0.4	أنشطة الفنون والترفيه والترفيه
1.5	0.5	1.6	2.5	2.5	2.5	الأنشطة الخدمية الأخرى
0.1	0.5	0	0.7	2.3	0.4	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص

...تابع جدول رقم (3)

محافظة المفرق %			الأردن %			فرع النشاط الاقتصادي
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
0.4	0.5	0.4	0.6	1.1	0.4	أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية
100	100	100	100	100	100	المجموع

دائرة الإحصاءات العامة، (2016) مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي، جدول 4.5.

جدول (4): توزيع المشتغلون في الأردن ومحافظة المفرق حسب المهنة والجنس (%) سنة 2016.

الرقم	المهنة	الأردن %			محافظة المفرق %		
		الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
1	المشروعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون	0.3	1.5	0.5	0.5	1.2	0.6
2	الإختصاصيون	17.3	62	24.6	15	67.1	22.7
3	الفنيون ومساعدو الإختصاصيين	5.9	11.9	6.8	3.3	9.7	4.1
4	الموظفون المكتبيون المساعدون	4.9	5.3	5	3.6	3.6	3.6
5	عاملو البيع والخدمات	34.9	8.4	30.6	51.4	5.6	44.7
6	العمال المهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1.9	0.5	1.7	5.5	2.1	5
7	الحرفيون والمهنة المرتبطة بهم	16.1	2.9	13.9	7.7	3.1	7
8	مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع	12.6	0.1	10.6	9.4	0.4	8.1
9	العاملون في المهنة الأولية	6.1	7.4	6.3	3.6	7.2	4.2
	المجموع	100	100	100	100	100	100

دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، مصدر سابق، جدول 6.5.

والحالة التعليمية التي وصلت إليها المرأة. بالمقابل تنخفض نسبة مشاركة الإناث في مهنة مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع، إذ شكلت ما نسبته 0.1% من مجمل العاملات في الأردن، و 0.4% في محافظة المفرق، لأن هذا النوع من المهن يتطلب مهارات عالية، علاوة على ذلك، قدراتهم المحدودة للقيام بمثل هذا النوع من المهن التي تحتاج إلى جهد عضلي.

ب. البنية حسب فروع النشاط الاقتصادي

يضم العمل في الأردن ومحافظة المفرق أنشطة اقتصادية متعددة، حيث يشتمل القطاع الأول على: الزراعة، والحراثة، والصيد البحري، أما القطاع الثاني فيتضمن: التعدين، والصناعات التحويلية، والبناء، والتشييد. بينما يضم القطاع الثالث: الكهرباء، والمياه، والنقل، والتجارة... الخ. وإن النسب المئوية للسكان العاملين في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الأردن ومحافظة المفرق، توضح طبيعة النشاط الاقتصادي الذي فيه ومستوى التنمية الذي وصل إليه. كما هو موضح في (الجدول 3).

ويلاحظ من خلال (الجدول 3)، أن أكثر القطاعات استيعاباً للمشتغلين في الأردن ومحافظة المفرق، هو نشاط الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري، ففي الأردن شكل حوالي 26.1% من مجمل القوى العاملة، في حين ارتفع في محافظة المفرق إلى ما يقارب النصف من القوى العاملة. وجاء في المرتبة الثانية على مستوى الأردن نشاط تجارة الجملة والتجزئة، وشكل ما نسبته 15.4% من مجمل العاملين، بينما في محافظة المفرق جاء النشاط التعليمي بالمرتبة الثانية، إذ سجل ما نسبته 15.7% من مجموع العاملين. بالمقابل، تنخفض نسبة العاملين في الأردن في نشاط إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها، والأنشطة العقارية، وأنشطة الفنون والترفيه، إذ شكلت ما نسبته 1.1% من إجمالي العاملين. أما في محافظة المفرق، فتتخفف نسبة العاملين في أنشطة الفنون والترفيه، وأنشطة الأسر المعيشية. كما تنخفض في المحافظة أيضاً، نسبة العاملين في نشاط التعدين واستغلال المحاجر، بسبب قلة المشاريع في هذا النشاط، الذي لا يزال دوره في توفير فرص العمل قليلة، مع العلم بأن المحافظة غنية بمختلف الثروات الطبيعية، كالبازلت والتف البركاني... الخ، حيث أن استغلالها لا يزال دون المستوى المطلوب.

أما بالنسبة إلى الأنشطة التي يشتغل بها الذكور في الأردن ومحافظة المفرق، فقد مثل نشاط الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري أعلى نسبة لكل من الأردن ومحافظة المفرق، حيث شكل في الأردن حوالي 28.9% من مجموع العاملين، بينما ارتفع في محافظة المفرق إلى أكثر من نصف العاملين، وهذا يعود إلى أن هذا النشاط يتيح المجال لمن لم يستطع الحصول على فرصة عمل بالعمل فيه، خاصة وإن الميل إلى العمل في هذا النشاط هو نتيجة تراكمات اجتماعية وسياسية واقتصادية متوارثة، تعبر عن الرغبة في استيعاب المزيد من العمالة أكثر من اللازم، للتقليل من معدلات البطالة، وأيضاً لعامل الوساطة التي تفرض على المؤسسات قبول عدد أكبر من العمالة أكثر من حاجتها، مما انعكس سلباً على إنتاجية والأداء الوظيفي (Khatib, 1998, p.19).

واحتل نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية الرتبة الثانية في الأردن ومحافظة المفرق، إذ سجل ما نسبته 17.4% و 8.6% على التوالي من مجمل العاملين. بالمقابل، تنخفض في الأردن نسبة العاملين من الذكور في نشاط إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها، وأنشطة الفنون والترفيه، وأنشطة الأسر المعيشية، وأنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية، إذ شكلت ما نسبته 1.6% من مجموع العاملين. وفي محافظة المفرق سجل نشاط التعدين واستغلال المحاجر، والأنشطة العقارية، وأنشطة الفنون والترفيه، وأنشطة الأسر المعيشية، أقل نسبة بلغت حوالي 0.6% من إجمالي العاملين.

وعندما نتفحص الأنشطة الاقتصادية للإناث المشتغلات، يظهر هناك اختلاف بالمقارنة مع الأنشطة التي يعمل بها الذكور، إذ تعد الأنشطة الاقتصادية الأكثر أهمية لاستقطاب عمالة النساء هي التعليم بالنسبة لكل من الأردن ومحافظة المفرق، حيث أن نشاط التعليم في الأردن يستوعب ما يقارب 40.6% من إجمالي الإناث العاملات، أما في محافظة المفرق فيستوعب أكثر من نصف الإناث المشتغلات، بعكس الحال مع الذكور في الأردن الذي يستوعب نشاط الإدارة ما يقارب الثلث منهم، بينما في محافظة المفرق يستوعب أكثر من نصف المشتغلين، وهذا ناتج عن طبيعة ظروف المرأة العملية والاجتماعية والأسرية، فمجال التعليم يوفر فرصاً أكثر وأكثر ملائمة لمنظومة القيم وإمكانات توفر العمل قريباً من أماكن سكن الإناث، (Khatib, 1998, p.19). وتأتي في الرتبة الثانية بعد التعليم على مستوى الأردن، أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية، وشكلت ما نسبته 15.9% من مجموع المشتغلات، أما في محافظة المفرق فجاء نشاط الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري بالمركز الثاني بنسبة 15.1% من مجمل العاملات.

ويمكن القول بأن قطاع الخدمات استحوذ على النصيب الأكبر من حجم العاملين، بسبب انتشار هذا القطاع وهيمنته على القطاعات الاقتصادية الأخرى التي عجزت عن التطور وخلق فرص العمل المنتجة لها، مما أدى إلى وجود خلل في الهياكل الإنتاجية. كما أن انخفاض نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية السلعية الرئيسية في الأردن بشكل عام، ومحافظة المفرق بشكل خاص له تأثيره على عملية التنمية، لأن لهذه القطاعات أهميتها في تحديد مسار التنمية وقدرتها على تحقيق نتائج بالغة الأهمية، ليس فقط على مستوى الاقتصادي، وإنما أيضاً على المستوى الاجتماعي والسياسي (Al-Rawei, 1989, p.36-39. Al-Akhras, 1980, p.183).

هذا وتتحمل الحكومة الأردنية عبئاً كبيراً في تشغيل أعداد كبيرة من العمالة في القطاع الحكومي، مما يدل على نقص المشاريع الاستثمارية في محافظة المفرق القادرة على استيعاب العمالة الزائدة، كما يشير إلى أن القطاع الخاص لا يتحمل الجزء المتوقع له بالنهوض بالاقتصاد الأردني وخلق فرص العمل (Zu'bi, et al. 1991, p.102).

جـ. البنية حسب المهنة

يقصد بالمهنة، مجموع المعارف والمهارات التي تمكن الفرد النشط من القيام بعمل ما في قطاع اقتصادي معين: أستاذ، ميكانيكي، طبيب، مسرحي... الخ. وللمهنة تأثير على الأجور ومستوى الدخل، ولهذا فهي تساعد على الترتيب الاجتماعي للسكان النشيطين.

ويتبين من (الجدول 4)، وجود اختلاف في المستويات الدنيا من المهنة (الشعبية) بين الأردن ومحافظة المفرق ضمن الفئات (6-9)، إذ شكلت في الأردن 32.5%، بينما انخفضت في محافظة المفرق إلى 24.3%، وهذا يعود إلى الموقع الهامشي للمحافظة ولاتساع الفقر نسبياً فيها. كما تبرز فوارق واضحة في الفئات العليا (1-5)، حيث تنخفض النسبة على صعيد الأردن إلى 67.5%، بينما ترتفع في محافظة المفرق إلى أكثر من ثلث أرباع، ويعود ارتفاع النسبة على مستوى الإناث في الأردن ومحافظة المفرق، وخاصة ضمن المهنة العليا إلى انخراط النساء في سوق العمل، وهو ما يمكن ربطه بتعلم الفئات، وبالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تخترق المجتمع الأردني. لذلك، يزداد توجه إقبال المرأة المتعلمة على العمل وميلها نحو الاستمرار في سوق العمل بعد الزواج، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والرغبة لدى الشريكين في تحمل أعباء الحياة (Khatib, 1998, p.21).

المؤشرات الثقافية

بذل الأردن جهوداً كبيرة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، لنشر التعليم النظامي وغير النظامي، خاصة فيما يتعلق بمحو الأمية وتعليم الكبار. فيلاحظ من خلال (الجدول 5)، ارتفاع نسبة الأمية وتفشيها بصورة أكبر بين الإناث، ففي الأردن شكلت ما نسبته 11% من مجموع السكان، بينما في محافظة المفرق ارتفعت بشكل واضح، إذ بلغت حوالي 20% من مجموع السكان، بسبب ارتفاع نسبة سكان الريف التي شكلت ما يقارب 30.3% من مجموع السكان. أما بالنسبة إلى الجنس فسجلت بين صفوف الإناث أعلى نسبة بالمقارنة مع الذكور، إذ بلغت نسبة الأمية بين صفوف الإناث في الأردن 13% من مجموع السكان، بينما ارتفعت في محافظة المفرق، حيث شكلت أعلى نسبة بالمقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى، إذ بلغت 24%، وهذا يعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية لا تشجع على تعليم المرأة في المحافظة، وعلى رأسها عدم القناعة بضرورة تعليمهن، أو تزويجهن في سن مبكرة، أو مساعدة الأسرة في العمل، أو بسبب فقر الأسرة... الخ (Rajab, 1999, p.26). وإن ارتفاع نسبة الأمية بين صفوف الإناث في المحافظة، تُعد إحدى العوامل التي تتركس التخلف، وعدم استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بصورة رشيدة، كما أن ارتفاعها أدى إلى انخفاض نسبة مشاركتهم في القوى العاملة فيها، وأيضاً حرمان المحافظة من الطاقات البشرية للإناث في سن العمل.

ويرتفع المستوى التعليمي الثانوي في الأردن، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، إذ شكلت ما نسبته 22% بالنسبة لمجموع السكان في الأردن، في حين انخفض في محافظة المفرق إلى ما يقارب 18% من إجمالي عدد السكان، بسبب إلى أن الكثير من الطلبة عندما يصلوا إلى المرحلة الإعدادية ونهاية المرحلة الأساسية يتركوا الدراسة، وذلك للأسباب التالية:

1. التحاق بعضهم بالأعمال المختلفة لإعالة أفراد أسرهم.
2. عدم توفر مدارس ثانوية قريبة من مناطق سكنهم.
3. تكرار رسوب الطلبة.
4. الفقر والتفكك الأسري.

جدول (5): بنية السكان الثقافية في الأردن ومحافظة المفرق حسب تعداد عام 2015.

المستوى التعليمي	الأردن %			محافظة المفرق %		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أمي	10	13	11	17	24	20
ملم (يقرأ ويكتب)	10	9	10	15	15	15
ابتدائي	7	6	6	8	8	8
إعدادي	14	13	13	12	11	12
أساسي	11	10	11	14	13	13
تلمذه مهنية	2	0.4	1	0.4	0.1	0.3
ثانوي	22	21	22	21	15	18
دبلوم متوسط	8	10	9	3	3	3
بكالوريوس	14	16	15	8	10	9
دبلوم عالي	0.4	0.5	0.5	0.3	0.4	0.4
ماجستير	1	1	1	1	0.4	1
دكتوراه	0.6	0.1	0.5	0.3	0.1	0.3
المجموع	100	100	100	100	100	100

حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 2015، جدول 6.4، ص 13.

وعلى صعيد المستوى التعليمي للتلمذة المهنية والدراسات العليا، تنخفض النسبة للذكور والإناث على حدٍ سواء، ففي الأردن شكل هذان المستويان ما نسبته 1% و 2% على التوالي من إجمالي عدد السكان، أما في محافظة المفرق فقد انخفاضا هذان المستويان إلى 0.3% و 1.7% على التوالي من مجموع السكان، وهذا يعود إلى عدم نجاح سياسة التعليم في توجيه القوى البشرية توجيهاً سليماً، وثقافة العيب الذي بسببه يُحجم الكثير من الطلبة للالتحاق بالتلمذة المهنية، والنظرة الدونية للعمل المهني، وكذلك بُعد المدارس المهنية عن أماكن سكن الكثير من الطلبة، مما يترتب عليه تكاليف مادية بالنسبة لأسر الطلبة. هذا ويوجد في محافظة المفرق مدرستان مهنيتان واحدة في مدينة المفرق، والأخرى في بلدة الصالحية، بالإضافة إلى وجود مركز تدريب مهني في مدينة المفرق. أما النسبة إلى انخفاض نسبة طلبة الملتحقين في دراسات

العليا في المحافظة، فهذا يعود إلى أنها تحتاج إلى تكاليف مادية باهظة، إضافة إلى عدم توفر برنامج للدراسات العليا لبعض التخصصات في جامعة آل البيت.

وعلى الرغم من التطور الذي شهده الأردن في مجال التعليم، إلا أن نوعية التعليم وبالذات التعليم التقني والمهني، لا يزال دون المستوى المأمول لخطط التنمية وحاجاتها، إذ أن النقص في الكفاءات الفنية وزيادة أعداد المؤهلين في المجال الأكاديمي رفع من نسبة البطالة في الأردن. (Al-Sahimat, 1990, p.114).

مؤشر الخدمات الصحية

إن الاهتمام بالخدمات الصحية في محافظة المفرق قد زاد بشكل واضح في السنوات القليلة الماضية، وذلك لأن الصحة تعد العنصر الوحيد الذي يهتم به كل الناس، وتستهلك نسبة كبيرة من الموارد والطاقت لدى الدولة، كما أن الخدمات الطبية تحتاج إلى أرقى وأثمن أنواع التكنولوجيا. (Well, et al, 1991, p. 18-19).

وبالرغم من توفر الخدمات الصحية في الأردن في كل منطقة من المناطق، إلا أن توزيع هذه الخدمات لا يخضع لمعايير محددة في جميع الحالات. إذ أن بعض المناطق المكتظة بالسكان نصيبها من الخدمات الصحية أقل بكثير مما هو متوفر في مناطق أخرى أقل اكتظاظاً، أي أن عدد السكان لم يكن هو العامل الرئيسي الذي تم اعتماده في توزيع الخدمات الصحية في المناطق، حيث أن خدمات المستشفيات والمراكز الصحية لا تتوزع بطريقة منتظمة وبمراعاة عدد السكان ضمن المحافظات نفسها، فهناك العديد من المناطق النائية داخل المحافظات التي تفقر إلى مثل هذا النوع من الخدمات، والتي يحتاج سكانها إلى وقت كبير للوصول إلى مستشفيات المحافظة والمراكز الصحية ضمنها (Zu'bi, et al, 1991, p.77,79).

ويتضح من خلال (الجدول 6)، تفاوت أعداد المراكز والعيادات الصحية بمختلف أنواعها بين محافظات الأردن، إذ يوجد في محافظة المفرق 12% من مجموع المراكز والعيادات الصحية في الأردن، وهذه النسبة قليلة بالمقارنة مع بعض المحافظات، كمحافظة إربد والعاصمة، وهذا يعود إلى قلة عدد السكان فيها. أما على مستوى نصيب السكان من المراكز الصحية، إذ يتوفر لكل 3072 شخص مركز صحي في محافظة المفرق، بينما في الأردن ينخفض نصيب السكان من المراكز الصحية إلى 6153 شخص/ مركز صحي، إذ يوجد في محافظة المفرق 87 مركزاً صحياً منها: 51 مركز شامل وأولي، و36 عيادة قروية (مركز فرعي)، وهذه المراكز مزودة بـ 47 مركزاً للأمومة والطفولة، ومركزين للأمراض السارية، و43 عيادة طب أسنان.

وفيما يتعلق بالمستشفيات في محافظة المفرق، فهي في المعدل دون مستواها بالمقارنة مع الأردن، فقد بلغ عدد المستشفيات في الأردن حوالي 107 مستشفى، منها 48 مستشفى حكومي و59 مستشفى خاص، بالمقابل هناك ستة مستشفيات في محافظة المفرق، منها خمسة مستشفيات حكومية، وهي: مستشفى المفرق الحكومي، ومستشفى النسائية والأطفال، ومستشفى الملك

طلال، ومستشفى البادية الشمالية، ومستشفى الرويشد، أما المستشفيات الخاصة، فيوجد هناك فقط مستشفى واحد، وهو مستشفى مصحح النور للأمراض الصدرية في مدينة المفرق.

جدول (6): عدد المراكز والعيادات الصحية حسب المحافظات في الأردن عام 2015.

المحافظة	المراكز الصحية*	العيادات القروية	مراكز الأمومة والطفولة	مراكز الأمراض السارية	عيادات طب الأسنان	المجموع	%	عدد السكان لكل مركز
العاصمة	86	29	74	1	65	255	16	15716
البيضاء	47	25	49	2	44	167	11	2944
الزرقاء	38	6	36	0	29	109	7	12522
مادبا	19	10	19	1	14	63	4	3003
إربد	100	22	102	1	84	309	20	5729
المفرق	51	36	47	2	43	179	12	3072
جرش	19	8	19	0	19	65	4	3647
عجلون	20	11	24	1	22	78	5	2257
الكرك	43	19	41	1	37	141	9	2246
الطفيلة	17	6	17	1	15	56	4	1719
معان	25	14	19	1	19	78	5	1847
العقبة	12	12	13	1	11	49	3	3840
الأردن	477	198	460	12	402	1549	100	6153

دائرة الإحصاءات العامة، (2015)، الكتاب الإحصائي السنوي، ص176. * تشمل المراكز الصحية الشاملة والأولية.

أما بالنسبة إلى نصيب السكان من المستشفيات، فيلاحظ من خلال (الجدول 7) أن هناك مستشفى واحد لكل 89081 شخص في الأردن، بينما نجد أن نصيب السكان من المستشفيات منخفض في المحافظة، إذ يتوفر لكل 91658 شخص/ مستشفى. أما على مستوى الأسرة، فقد بلغت حصة سكان الأردن منها حوالي 704 شخص/ سرير، في حين وصلت في المحافظة إلى ما يقارب 1093 فرد/ سرير. وفيما يتعلق بنصيب السكان من الصيدليات، ففي الأردن يتوفر لكل 3873 نسمة صيدلية، بالمقابل بلغ في المحافظة إلى صيدلية واحدة لكل 7534 نسمة.

وعموماً يمكن القول، أن خدمات المراكز الصحية بأنواعها المختلفة تنتشر في بعض التجمعات السكانية من محافظة المفرق، أما بقية التجمعات التي لا تتوفر فيها هذه الخدمة يضطر سكانها للذهاب إلى المناطق المتاح فيها تلك الخدمة، للحصول على المعالجة الطبية اللازمة بعد مشقة وعناء كبيرين. كما يتضح أيضاً، أن المعيار المتبع في توزيع الصيدليات في محافظة المفرق، هو الكسب المادي من هذه الخدمة، إذ يلاحظ أحياناً وجود عدد كبير من الصيدليات في مكان واحد، بالمقابل هناك العديد من المناطق في المحافظة تخلو من أي صيدلية، على الرغم من ارتفاع الكثافة السكانية فيها (Zu'bi, et al. 1991, p.79).

جدول (7): عدد المستشفيات والأسرة والصيدليات حسب المحافظات في الأردن عام 2015.

المحافظة	عدد المستشفيات		عدد السكان/ مستشفى	عدد الأسرة	عدد السكان/ سرير	عدد الصيدليات	عدد السكان/ الصيدلية
	القطاع العام	القطاع الخاص					
العاصمة	12	38	80151	7045	569	1348	2973
البلقاء	5	1	81952	775	634	121	4064
الزرقاء	3	5	170610	1315	1038	314	4347
مادبا	2	1	63064	188	1006	47	4025
إربد	10	7	104127	2256	785	362	4890
المفرق	5	1	91658	503	1093	73	7534
جرش	1	1	118530	131	1810	50	4741
عجلون	2	0	88040	280	629	16	11005
الكرك	3	3	52772	471	672	54	5864
الطفيلة	1	0	96291	94	1024	14	6878
معان	2	0	72041	203	710	18	8005
العقبة	2	2	47040	282	667	44	4276
الأردن	48	59	89081	13543	704	2461	3873

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، مصدر سابق، ص180-181.

النتائج

بناءً على نتائج التحليل والمناقشة، فإن الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

1. تعد محافظة المفرق من المحافظات الأردنية التي تتميز بتعدد مواردها، غير أنها تعاني من نمو غير متوازن في تنمية أقيمتها وألويتها، وسوء في توزيع خدماتها، مما ساهم في وجود تباين تنموي بين وحداتها الإدارية.
2. سجلت محافظة المفرق أعلى معدل نمو سكاني على مستوى محافظات الأردن، خلال الفترة 2004-2015، إذ بلغ ما يقارب 8.7%، وهذا يعود إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، والهجرة المفاجئة التي شهدتها بسبب تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إليها.
3. سوء التوزيع وعدم التوازن والتباين الشديد في الكثافات السكانية بين مختلف المناطق في محافظة المفرق.

4. قلة توفر فرص العمل في محافظة المفرق، نتيجة لقلة المشاريع الاستثمارية القادرة على استيعاب الأيدي العاملة، لذا، وجد الباحث أن قطاع الخدمات استوعب النصيب الأكبر من مجموع العاملين.
5. تأثرت القطاعات الإنتاجية بسوء التوزيع الجغرافي للسكان، بحيث انعكس على توازن الهيكل الاقتصادي، إذ أصبح يميل لقطاع الخدمات.
6. أظهرت الدراسة انخفاض في مستوى التعليم التقني والمهني بين أبناء المحافظة.
7. لا تتوزع خدمات المراكز الصحية بطريقة منتظمة وبمراعاة عدد السكان ضمن المحافظة، فهناك العديد من المناطق النائية داخل المحافظة تفتقر إلى مثل هذا النوع من الخدمات.
8. النقص الواضح في عدد المراكز الصحية والمستشفيات والصيديات في محافظة المفرق.

التوصيات

- من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنه من الممكن اقتراح عدد من التوصيات التي تسهم في الوصول إلى وضع أفضل في مجال التنمية المكانية لمختلف محافظات الأردن، ويمكن تلخيص التوصيات على النحو الآتي:
1. ضرورة تحقيق العدالة في توزيع المرافق والمؤسسات والخدمات بما فيها الخدمات التعليمية والصحية بشكل يضمن نوع من إعادة توزيع السكان ما بين مناطق المحافظة.
 2. يجب أن تؤخذ العوامل المؤثرة بالنمو السكاني والكثافة السكانية بعين الاعتبار من قبل صانعي القرار والمخططين عند إعداد الخطط التنموية وتوجيهها لتلبية حاجات السكان وإقامة المشاريع المختلفة، للحد من حركة السكان والمساهمة في استقرارهم.
 3. تشجيع الاستثمار في المناطق النائية ذات المزايا التنموية القليلة، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة صناعية وزراعية للمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة والحد من ظاهرتي الفقر البطالة.
 4. تنظيم سوق العمل وتوفير فرص العمل بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية والقادرة على استيعاب الأيدي العاملة.
 5. التوسع في إنشاء المدارس المهنية وتشجيع الطلبة للالتحاق بها من خلال منحهم مكافئة مالية أثناء التعليم والتدريب، وتحسين نسب القبول لهم للالتحاق بالجامعات والكليات التقنية، وتوفير فرص عمل لهم بعد الانتهاء من التعليم والتدريب.
 6. يجب أن يتم توزيع الخدمات الصحية وفق أسس ومعايير تستند إلى عدد السكان، بحيث يتم اعتماده في توزيع الخدمات بين المناطق.

7. تحسين الخدمات الصحية من خلال إقامة مراكز صحية جديدة، والتوسع في المرافق القائمة وصيانتها وتجهيزها بالأجهزة والمعدات الحديثة، والعمل على توزيعها بشكل عادل بين المناطق حسب الكثافة السكانية.

References (Arabic & English)

- Abdul Al-Salam, K. (2016). *Population Geography*, 1st Ed., Al-Janadriya for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Abu Alnasr, M. & Mohammad, Y. (2017). *Sustainable Development, Concept - Dimensions – Indicators*. 1st Ed., Arab Group for Training and Publishing, Cairo, Egypt.
- Abu Zant, M. (2002). *Planning of Regional Development in the Northern West Bank – Palestine*. Unpublished PhD thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Al-Akhras, S. (1980). *Population and Development Issues and Planning*. Damascus, Syria.
- Al-Bader, S. (1997). *Mafraq City - Geographical Study*. Unpublished Master Thesis, Lebanese University, Beirut, Lebanon.
- Alden, D & Abe, H. (1988). *Regional Development Planning in Japan*. Regional Studies, vol. 22.
- Al-Hunaiti, D. (1997). *Economic and Social Trends in Jordanian Badia Development (Field Study on the Northern Badia Region)*. Unpublished PhD thesis, Mosul University, Iraq.
- Al-Rawei, M. (1989). *Population and Labor Force in the Arabian Gulf*. Center for Arabian Gulf Studies, Basrah, Iraq.
- Al-Sahimat, A. (1990). *Planning of Urban Development in Karak - Case Study of the Old City of Karak*. Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Al-Shawawra, A. (2014). *Population and Urban Inflation (Population Growth)*. 1st Ed., Dar Safa Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Amoush, A. & Abu Sabha, K. (2013). Assessment of Regional Developmental Contrast in Jordan. *Jordanian Journal of Social Sciences*. Vol. 6. No. 1.
- Bilal, K. (2005). *Field Creation and Urban Development in the City of Quneitra*. Unpublished doctoral thesis, Ibn Tofail University, Quneitra, Morocco.
- Department of Statistics. (2002). *Economic and Social Situation in the Kingdom's Governorates*. Directorate of Economic Surveys.
- Department of Statistics. (2015). *Statistical Yearbook*.
- Department of Statistics. (2016). *Final Results of the General Population and Housing Census 2015*.
- Department of Statistics. (2016). *Employment and Unemployment Survey*. Annual Report.
- Haidar, F. (2004). *Regional Development Planning in Zarqa Governorate*. Unpublished PhD thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Ibrahim, E. (2011). *Studies in Human Geography*. 1st ed., Arab Knowledge Office, Cairo, Egypt.
- Kharabsheh, A. & Al-Dabbagh, Z. (1996). *An overview of the population situation in Jordan, the preliminary discussion of the results of the general census of population and housing 1994, and the survey accompanying the census 1994*. Department of Statistics, Amman.
- Khatib, H. (1998). *Economic Characteristics of Population in Jordan*, Population Seminar in Jordan 6-7 October 1997. Department of Statistics, Amman, Jordan.
- Marai, L. (2003). *Spatial development variation of the city of Aqaba*, unpublished master thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

- Massey, D. (1988). *Economic Development and International Migration*, in Population and Development Review. Vol. 14, No. 3.
- Ministry of Planning. (1989). *Badia Jordan, the development reality and future trends*, Amman, Jordan.
- National center for social Research. (2007). "British social attitudes", report on a changing society, London sage, January.
- Ragab, A. (1999). *Literacy and Human Resources Development Program in Mafraq Governorate*, Lecturer of the Conference of Economic and Social Development Prospects in the Rural and Badia of Jordan, Al-Bayt University Publications, Mafraq, Jordan.
- Roberts, M. (1980). *An Introduction to Town Planning Techniques*. Taylor & Francis Ltd, 2nd ed., London, UK.
- Rousan, N. et al. (2001). *Geography of Jordan*. 1st ed., Dar Al Shorouk, Amman, Jordan.
- Salama, A. et al. (1997). *Scientific Guide to Al-Mafraq Governorate*. Al-Bayt University Publications, Jordan.
- Saleh, H. (2002). *The Geographical Orientation of National and Regional Development - An Empirical Study on the Arab World*. Dar Wael Publishing, Amman, Jordan.
- Sqour, S. et al. (2016). *Development and Trends of Urban Growth in Mafraq City, Jordan*. Scientific and Academic Publishing, Architecture Research 2016, 6(5). USA.
- UNCHS. (1990). *Roles, Responsibilities and Capabilities for the Management of Human Settlements, Recent Trends and Future Prospects*, U.N. Centre for Human Settlements (habitat), Nairobi .
- Well, R. et al. (1991). *Management of hospitals and Health Services* (The C.V. Mosday Company, Toronto).
- Zu'bi, A. et al. (1991). *Internal Migration in Jordan (size, currents, characteristics and effects)*, Amman, Jordan.